EP

الأمم المتحدة

UNEP/EA.2/L.28

Distr.: Limited
26 May 2016

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الثانية
نيروبي، ٢٣ – ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦

مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتعزيز التنمية المستدامة للرعي والمراعي

إن جمعية الأمم المتحدة للبيئة،

إذ ترحب باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١/٧٠ المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠''، بما فيها الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، ولا سيما الفقرة ١٧ منها، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦/٧٠ بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والذي اعترفت فيه الجمعية بأن الجفاف والتصحر مشكلتان لهما بعد عالمي، وبضرورة عمل المجتمع الدولي معا على مكافحة التصحر و/أو التخفيف من آثار الجفاف،

وإذ تشير إلى المقرر ٣/١٢ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عرّف فيه المؤتمر التغلب على تدهور الأراضي بأنه ''حالة تكون فيها كمية ونوعية موارد الأراضي اللازمة لدعم وظائف النظام الإيكولوجي وخدماته وتعزيز الأمن الغذائي مستقرتين أو تتزايدان في نطاقات زمنية ومكانية وضمن نظم إيكولوجية محددة''،

وإذ تشير إلى خطة عام ٢٠٦٣ المعنونة ''أفريقيا التي نصبو إليها''، وهي إطار استراتيجي مشترك للتنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا، وإطار سياسات الاتحاد الأفريقي للأنشطة الرعوية في أفريقيا: تأمين وحماية وتحسين حياة المجتمعات الرعوية وسبل عيشها وحقوقها،

وإذ تشير إلى نتائج الدورة الاستثنائية السادسة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة المعقود في القاهرة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، بما في ذلك النتائج المتعلقة بالعمل على مكافحة التصحر والجفاف والفيضانات واستصلاح الأراضي المتدهورة من أجل التغلب على تدهور الأراضي (المقرر د.إ-٦/٤)،

وإذ تشدد على أهمية التعاون والعمل المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي،

وإذ تسلم بالأهمية الحيوية للنظم الإيكولوجية السليمة للمروج والمراعي في الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي وسبل العيش القادرة على الصمود والتنمية المستدامة للرعي وتنظيم تدفق المياه والحفاظ على استقرار التربة والتنوع البيولوجي ودعم عملية عزل الكربون والسياحة وغير ذلك من سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، فضلاً عن أساليب الحياة والثقافات المتميزة، وأن بوسعها أداء دور هام في إنجاز خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تدرك أن نسبة كبيرة من سطح اليابسة مصنفة كمراع أو مروج، وأن هذه المناطق الأحيائية تهيمن على الغطاء الأرضي في البلدان ذات الأراضي الجافة والبلدان المتضررة من التصحر، وأن هناك عدداً كبيراً من الرعاة في العالم يعيشون في المراعي والمروج، وأن هناك أشكالاً متعددة من الرعي تمارس على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بأن الرعي ممارسة تاريخية ترتبط بشكل كبير في كثير من البلدان بالثقافات والهويات والمعارف التقليدية وأنماط المعيشة التقليدية للملايين من أبناء الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، وهي أمور أسهمت في تعزيز وصون التنوع البيولوجي والأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمراعي،

وإذ تسلم أيضاً بأن الرعي، بوصفه نظاماً دينامياً يقوم على المعارف الأصلية والمحلية والتجربة التاريخية في التعايش مع الطبيعة، يواجه تحديات مختلفة في أنحاء العالم، بما في ذلك انعدام أمن حيازة الأراضي، وعدم كفاية الاستثمار، والتنمية غير العادلة، وعدم كفاية مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وعدم امتلاك التكنولوجيا والهياكل الأساسية المناسبة وتعذر الوصول إلى الأسواق، والتغييرات غير المستدامة في استخدام الأراضي والموارد الطبيعية، ومحدودية فرص الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والإرشادية، وأمن الرعاة والمجتمعات المحلية التي يجتازونها، وازدياد الهشاشة أمام تغير المناخ،

وإذ تلاحظ أن الجفاف يؤدي إلى عواقب وخيمة من حيث فقدان الأرواح البشرية، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الموارد الطبيعية، وتترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة للحيوانات والنباتات، والفقر والاضطرابات الاجتماعية، وأن هناك خسائر اقتصادية فورية قصيرة الأجل وطويلة الأجل آخذة في الازدياد في عدد من القطاعات الاقتصادية، منها الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك وإمدادات المياه والصناعة وإنتاج الطاقة والسياحة،

وإذ تقر أيضاً بأن منافع اتخاذ الإجراءات لمكافحة تدهور الأراضي من خلال تنفيذ أنشطة الإدارة المستدامة للأراضي هي أكبر بكثير من تكاليف منع تدهور الأراضي، وأن التدابير الرامية إلى مكافحة تدهور الأراضي وتعزيز استصلاح الأراضي يمكنها أن تساعد على معالجة التشرد القسري وعدم الاستقرار العالمي، ولذلك ينبغي إدماجها في تدابير الحد من الفقر، من أجل إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة التي تركز على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلم كذلك بأهمية الرعي المستدام بالنسبة لعدد من البرامج الفرعية والمجالات المواضيعية لبرنامج البيئة، وإذ تقر بالجهود التعاونية التي يبذلها العديد من وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الحكومية الدولية والشركاء في المجتمع المدني،

١- *تدعو* برنامج البيئة إلى المساهمة في تعزيز الشراكات العالمية القائمة من أجل تشجيع رؤية مشتركة للمساحات الطبيعية القادرة على الصمود، التي تمكن الإنسان من الصمود، وتعزيز تنسيق جهود مكافحة التصحر وتدهور الأراضي؛

٢- *تشجع* الدول الأعضاء على زيادة جهود الاستثمار في برامج التصدي لمشاكل التصحر وإزالة الغابات والجفاف وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور المراعي وغزو الأنواع الغريبة وشح المياه، وذلك من أجل صون وتحسين إنتاجية الأراضي وإدارتها المستدامة، من خلال السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية التي توضع بالتشاور و/أو بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، حسب الاقتضاء؛

٣- *تطلب* إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل تيسير تبادل الممارسات الفُضلى بخصوص وضع وتنفيذ الأطر الاستراتيجية ونظم الإنذار المبكر التي تهدف إلى تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والإدارة المستدامة للأراضي واستصلاح الأراضي والقدرة على مواجهة الجفاف؛

٤- *تشجع* الدول الأعضاء على الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث ونظم الإنذار المبكر وبرامج شبكات الأمان وتيسر مخططات التأمين في مجال تربية الماشية، حيثما كان ذلك مناسباً، من أجل مساعدة المجتمعات المحلية على التصدي للجفاف والفيضانات والأمراض؛

٥- *تشجع* بقوة الدول الأعضاء على الاعتراف بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وإيراد إشارات إليها في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية، حسب الاقتضاء ووفقاً للتشريعات الوطنية، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بتعزيز الأمن المعيشي والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية لصالح الرعاة والشعوب الأصلية؛

٦- *تهيب* ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع اتفاقية مكافحة التصحر وغيرها من الشركاء من أجل تعبئة الموارد لمساعدة الدول الأعضاء المتضررة من التصحر، بناء على طلبها، على وضع وتنفيذ برامج عمل وطنية بهذا الصدد؛

٧- *تدعو* الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ غايات طوعية فيما يتعلق بالتغلب على تدهور الأراضي، وفقاً للظروف والأولويات الإنمائية الوطنية المحددة، تمشيا مع المقرر ٣/١٢ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر، وتشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على تقديم الدعم التقني المطلوب إلى البلدان في هذا الصدد؛

٨- *تحث* الدول الأعضاء على بناء قدرات قطاع تربية الماشية ومواصلة أو زيادة الاستثمار فيه، بما في ذلك الاستثمار في الممارسات المستدامة لإدارة الأراضي وتحسين النظم الإيكولوجية أو استصلاحها وإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق والاعتناء بصحة الماشية وتكاثرها، وتعزيز الخدمات الإرشادية في مجال تربية الماشية، من أجل تحسين الانتاجية والإسهام في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والحفاظ على التنوع البيولوجي وتحسينه؛

٩- *تطلب* إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة القيام في إطار ولايته ورهناً بتوافر الموارد، وفي شراكة مع الدول الأعضاء ووكالات وبرامج الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، باستكشاف ما إذا كانت هناك ثغرات في الأسلوب المتبع حالياً في تقديم الدعم التقني وفي التقييمات

البيئية والاجتماعية–الاقتصادية للمراعي والمروج وتحات التربة وتدهور الأراضي وأمن حيازة الأراضي والأمن المائي في الأراضي الجافة، بما في ذلك التقييمات الجارية التي يقوم بها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتقييمات تحويل الأراضي إلى استخدامات أخرى، من أجل تحسين فهم الآثار المترتبة على سبل العيش المستدامة، مع مراعاة المعارف والتكنولوجيا المحلية والخاصة بالشعوب الأصلية؛

١٠- *تشجع* الهيئات الحكومية الدولية القارية والإقليمية على دعم البرامج الإنمائية المشتركة والعابرة للحدود لصالح المجتمعات الرعوية المجاورة وغيرها من المجتمعات المحلية، سعياً لتعميق الثقة المتبادلة، فضلاً عن التخفيف من حدة النزاعات؛

١١- *تطلب* إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالشراكة مع الحكومات والمؤسسات العلمية ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والرعاة والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى، الإسهام في تعزيز تعبئة الموارد وتيسير نقل التكنولوجيا وتعزيز الجوانب المشتركة بين العلم والسياسات بشأن التنمية المستدامة، بما في ذلك المعارف التقليدية، وحفز وتيسير الشراكات بين القطاعات وبين أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل تنمية الرعي والحفاظ على سلامة المراعي والأراضي الجافة بصورة مستدامة؛

١٢- *تهيب* بالمجتمع الدولي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تواصل تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي وتعزيز الرعي المستدام، من قبيل مبادرة السور الأخضر العظيم للساحل والصحراء في أفريقيا، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، وتحدي بون؛

١٣- *تهيب* ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة المساهمة في إذكاء الوعي العالمي بشأن الرعي والمراعي المستدامة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والاتفاقيات ذات الصلة والشركاء؛

١٤- *تطلب* إلى برنامج البيئة أن ينظر في استضافة وحدة التنسيق الإقليمي لأفريقيا، من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في القارة الأفريقية، رهناً بتوافر التمويل من الاتفاقية؛

١٥- *تطلب* إلى المدير التنفيذي لبرنامج البيئة أن يقدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.